استخدام نموذج (GMM) لقياس أثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2011–2019)

الباحث. نهاد نوري علوان الفهداوي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار
nih19n3007@uoanbar.edu.iq

أ.م.د. وسام حسين علي العنيزي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار
wisamali@uoanbar.edu.iq

أ.م.د. عبد علي حمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار
abidh1965@uoanbar.edu.iq

Use model (GMM) To measure the impact of competition on banking liquidity risk: an applied study on the Iraqi private banking sector for the period (2011-2019)

Researcher Nihad N. Alwan Al-Fahdawi
College of Administration and Economics
University of Anbar

Assist Prof. Dr. Wissam H. Ali Al-Anezi
College of Administration and Economics
University of Anbar

Assist Prof. Dr. Abd A. Hamad
College of Administration and Economics
University of Anbar

تاريخ استلام البحث 2021/12/24 تاريخ قبول النشر 2022/2/2 تاريخ النشر 2022/12/29

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة على مستوى القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (2011–2019)، حيث تم استخدام مؤشر اجمالي النقدية الى اجمالي الودائع من اجل احتساب مخاطر السيولة المصرفية اما المنافسة فقد تم استخدام الموجودات للتعبير عنها، وقد تم استخدام نموذج البيانات اللوحية غير المتوازن والذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية وفق طريقة العزوم المعممة (GMM) لقياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة في القطاع المصرفي العراقي الخاص، حيث شملت الدراسة (27) مصرفا خاصا.

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المنافسة المصرفية لها علاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر السيولة المصرفية، وهذا يدل على ان زيادة المنافسة تساهم في انخفاض مخاطر السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: *المنافسة المصرفية، المخاطر المصرفية، ، نموذج GMM*

Abstract:

The research aims to measure the impact of competition on liquidity risk at the level of the Iraqi private banking sector during the period (2011-2019), where the indicator of total cash to total deposits was used in order to calculate bank liquidity risk. As for competition, assets were used to express it, and it was used Unbalanced tablet data model that combines cross sections and time series according to the generalized moments method (GMM) to measure the impact of competition on liquidity risk in the Iraqi private banking sector, where the study included (27) private banks.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is that banking competition has a statistically significant inverse relationship with bank liquidity risk, and this indicates that increased competition contributes to a decrease in bank liquidity risk.

key words: *Banking Competition, Banking Risk, , Model GMM.*

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية اذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي على النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفوء لها على مختلف مجالات الاستثمار، ولاسيما ان استقرار القطاع المصرفي وقوة أوضاعه اصبح معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد، ولا يخلو واقع كهذا من المنافسة فيما بين المصارف وكذلك المخاطر التي تتعرض لها وفي بعض الاحيان تتبنى المصارف استراتيجيات تجارية قوية من اجل تعزيز الارباح، ومن اجل الحفاظ على السلامة المالية واستقرار المصارف لابد للهيئات المنظمة لعمل المصارف ان تحقق التوازن بين المنافسة والمخاطر التي تتعرض لها المصارف، وقد تناولت الادبيات المتعلقة بدراسة اثر المنافسة على المخاطر المصرفية نظريتين متناقضتين تسمى الاولى نظرية (المنافسة–الهشاشة) والتي تنص على وجود علاقة طردية بين المنافسة والمخاطر المصرفية اما الثانية فهي نظرية (المنافسة–الاستقرار) والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين المنافسة والمخاطر المصرفية.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام (2004) تغيير النظام الاقتصادي المتبع مما ادى الى حدوث تطورات في هيكل الجهاز المصرفي من حيث انفتاحه على الخارج ودخول العديد من المصارف المتمرسة للعمل في القطاع المصرفي العراقي الامر الذي ادى الى زيادة المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي وهذا بدوره سوف يترك مجموعة من الاثار الاقتصادية والمالية على المصارف العاملة في العراق لاسيما اثر المنافسة والتحرر المالي على المخاطر المصرفية، وتنطلق مشكلة البحث من السؤال الاتي:

هل ان ارتفاع المنافسة يؤدي ارتفاع المخاطر المصرفية ام انخفاضها.

اهمية البحث:

ان لموضوع البحث اهمية خاصة بالنسبة للمصارف لكونه يقيس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية باستخدام احد نماذج البيانات اللوحية الديناميكية المتمثلة بطريقة العزوم المعممة (GMM) لمعرفة اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية، حيث يعد القطاع المصرفي حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني من خلال القيام بتعبئة الاموال الفائضة عن الحاجة من جهات معينة الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها.

اهدف البحث:

للتحقق من اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية في القطاع المصرفي العراقي الخاص واثبات صحة الفرضيات يهدف البحث الى ما يلي:

1. تحليل مؤشرات المنافسة ومخاطر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
2. تحليل العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
3. قياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية باستخدام نموذج البيانات اللوحية غير المتوازن وفق طريقة العزوم المعممة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

1) يوجد تأثير عكسي ومعنوي للمنافسة على مخاطر السيولة المصرفية.

2) يوجد تأثير طردي ومعنوي لكل من (نسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة والقروض) على مخاطر السيولة المصرفية.

3) هناك تأثير عكسي ومعنوي لسعر الفائدة على مخاطر السيولة المصرفية.

4) هناك تأثير عكسي ومعنوي لسعر الصرف على مخاطر السيولة المصرفية.

حدود البحث:

أولا: الحدود الزمانية: تمتد مدة البحث (2011-2019).

ثانيا: الحدود المكانية: تناول البحث مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي سواء كانت تقليدية أَو إِسلامية والبالغ عددها (27) مصرف وهي:

جدول (1) اسماء المصارف عينة البحث:

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	مصرف بغداد	15	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
2	المصرف التجاري العراقي	16	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	17	مصرف الاتحاد العراقي
4	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	18	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
5	مصرف الاستثمار العراقي	19	مصرف اشور الدولي للاستثمار
6	مصرف المتحد للاستثمار	20	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
7	المصرف الاهلي العراقي	21	المصرف الوطني الاسلامي
8	مصرف الائتمان العراقي	22	مصرف المنصور للاستثمار
9	مصرف دار السلام للاستثمار	23	مصرف عبر العراق
10	مصرف بابل	24	مصرف الاقليم التجاري (اميرالد سابقاً)
11	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	25	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي
12	مصرف سومر التجاري	26	مصرف اربيل
13	مصرف الخليج التجاري	27	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل
14	مصرف ايلاف الاسلامي		

منهج البحث:

استند البحث على المنهج الاستنباطي في تحليل اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية، باستخدام اسلوب البيانات اللوحية غير المتوازن وفق طريقة العزوم المعممة (GMM) التي تجمع بين السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية لقياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين كما ياتي:

المبحث الاول: تناول الاطار النظري للمنافسة والمخاطر المصرفية والعلاقة بينهم بالإضافة الى تحليل العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة المصرفية.

المبحث الثاني: اختص بقياس اثر على مخاطر السيولة المصرفية.

1-1: الاطار النظري للمنافسة والمخاطر المصرفية والعلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية.

1-1-1: مفهوم وطبيعة المنافسة والمخاطر في المصارف:

1. مفهوم المنافسة المصرفية:

ظهر مصطلح المنافسة المصرفية مع التطورات المالية العالمية في فترة السبعينات نتيجة تنوع وتعدد المنتجات المصرفية وتغير المحيط المالي بصفة عامة والمحيط المصرفي بصفة خاصة ، حيث ان الاقتصاديين يعتبرون المنافسة في القطاع المصرفي أحسن طريقة لتنظيم النظام المصرفي وزيادة كفاءته واستقراره **(محجوب، 2011: 76)** وهناك عدة تعريفات للمنافسة من وجهة نظر الاقتصاديين يمكن ان نأخذ البعض منها فيما يلي:

وهي قدرة المصارف على انتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين او تتفوق عليهم وفي الوقت نفسه تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي **(الصمادي واخرون،2013: 100)**.

كما يمكن تعريف المنافسة المصرفية بانها تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية او منتجات بديلة لها من اجل التسابق للحصول على اكبر حصة في السوق المصرفي ولذلك تسعى كل مؤسسة الى جلب اكبر عدد من العملاء لصالحها ويكون التنافس من خلال عدة ادوات مثل تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات وحسن معاملة العملاء واستعمال التكنولوجيا العالية **(بوخلالة وزبيدة، 2006 :2)**.

2. آثار المنافسة المصرفية على النشاط الاقتصادي:

للمنافسة آثار ايجابية واخرى سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام منها ايجابية مثل (العمل على تخفيض اسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتحسين جودة الخدمات المصرفية بالإضافة الى زيادة كفاءة تقديمها، وابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة) **(Bikker, et.al , 2007:1)**، والاخرى سلبية مثل (ارتفاع التكاليف والمصاريف المالية بالنسبة للمصارف وان هذا ينتج عن الرفع في معدلات الفائدة على الودائع من اجل جلب المودعين، وكذلك تخفيض الايرادات الناتجة عن تخفيض معدلات الفائدة على القروض والعمولات، اضافة الى الاتجاه نحو اقامة مشاريع مربحة ظاهرياً لكنها تحتوي على مخاطر كبيرة وهذا من اجل تعويض المصاريف الاضافية التي فرضتها المنافسة بين المصارف) **(بتال والدليمي، 2018: 3-4)**.

3. ادوات المنافسة المصرفية:

ان الهدف الاساسي الذي تتنافس من اجله المصارف التجارية فيما بينها هو جذب وكسب اكبر عدد ممكن من العملاء، سواء كان هؤلاء العملاء من اصحاب الودائع (المدخرين او المودعين) او من طالبي الائتمان (المستثمرين)، من اجل الوصول الى هذا الهدف تستعمل المصارف مجموعة من الوسائل (الادوات) التي تتم من خلال التنافس يمكن حصرها فيما يلي **(فيصل ،2020: 96)**:

1) راس المال: يعد راس المال بالنسبة للمصارف هو مؤشر المتانة المالية ودرع واقي للمودعين من مخاطر سوء الادارة والتوظيف، وكلما كان راس المال للمصرف كبير كلما زادت ثقة الجمهور والعملاء في هذا المصرف، وكذلك اقبالهم على التعامل معه، لذلك تتنافس المصارف لاسيما الكبيرة منها على زيادة نسب رؤوس اموالها من اجل كسب ثقة العملاء.

2) السعر: يعد احد اهم ادوات المنافسة ، والسعر هو القيمة النقدية لمنتوج معين او خدمة معينة، وفي المجال المصرفي تظهر المنافسة من خلال السعر في عدة اشكال منها:**(بوخلالة ،2006: 49)**

- اسعار الفائدة على الودائع: حيث تتنافس المصارف على رفع هذه الاسعار من اجل اغراء جمهور المدخرين بإيداع اموالهم لديها.
- اسعار الفائدة على القروض: ويكون التنافس هنا بتخفيض هذه الاسعار الى ادنى نسبة ممكنة ، من اجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض.
- العمولات المفروضة على الخدمات الاخرى: تقوم المصارف بتقديم خدمات اخرى ثانوية من خلال منح القروض وتجميع الودائع، وتكون المنافسة السعرية بالنسبة لهذه الخدمات في سعي المصارف الى تخفيض العمولات على هذه الخدمات من اجل جذب العملاء، الا ان ما يلاحظ على المنافسة عن طريق السعر تكون محدودة نوعا ما، وهذا يرجع الى مجموعة القواعد واللوائح التي تضعها العديد من البلدان من اجل تحديد الحدود الدنيا والقصوى لأسعار الفائدة بهدف حماية المودعين والمصارف نفسها من المنافسة الهدامة، وهذا ما يقيد حرية المصارف في التنافس بالأسعار.

3) نوعية الخدمات واستعمال التكنولوجيا: بالنسبة للنشاط المصرفي تتضح جودة الخدمات المصرفية في مدى سرعة أدائها والتسهيلات المقدمة للعميل، ولكن الاهم من ذلك مدى تدخل التكنولوجيا في أداء هذه الخدمات، لذلك نجد ان المصارف تتنافس بشدة بهدف توفير هذه الخدمات، فبالنسبة لسرعة الاداء في الخدمات الثانوية التي تقدمها المصارف كتحصيل الشيكات وسداد المدفوعات، بحيث كلما ارتفعت سرعة أداء هذه الخدمات وسهولتها في المصرف كلما زاد اقبال الجمهور على التعامل مع هذا المصرف، اما التكنولوجيا فهي تحتل اهمية كبيرة في النشاط المصرفي ، حيث انه في ظل محدودية التنافس على الأسعار الناتجة عن اللوائح والقيود المنظمة للعمل المصرفي، فقد اصبحت التكنولوجيا إحدى اهم الادوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمصارف، وهنا لا بد من ذكر دور التكنولوجيا المالية (Financial Technology) التي كان لها اثر واضح في تعزيز المنافسة سواء اكانت بين المصارف نفسها او بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية. اذ ان التطور السريع للتكنولوجيا المالية ساهم في استحداث خدمات مصرفية جديدة مثل سحب الاموال عن طريق الاجهزة المحمولة **(Koiesova & Girzheva, 2018: 216)**، فكلما نجح المصرف في ادخال وسائل حديثة وتكنولوجيا

متقدمة في خدماته، ادى ذلك الى زيادة سرعة ادائه من جهة وسهولة انجاز المعاملات من جهة اخرى، وهذا يؤدي الى جذب المزيد من العملاء.

4) تسويق الخدمات: يعد تسويق الخدمات المصرفية وايصالها للعملاء بـــأسهل الطرق واحسنها "اداة اخرى تتنافس حولها المصارف التجارية" بحيث يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية "بشكل كبير" في جذب انتباه العملاء، ويشمل التسويق المصرفي الترويج للخدمات وتوزيعها، فالترويج يكمن في التعريف بالخدمة المقدمة ومزاياها وقدرتها على اشباع حاجات العملاء، ويتم ذلك باستعمال مختلف وسائل الاعلام مثل الجرائد الاذاعة والتلفزيون والملصقات، وفي هذا الاطار تتنافس المصارف على الميزانية المخصصة للإعلان والترويج ، فكلما ارتفعت هذه الميزانية كلما تمكن المصرف من الترويج لمنتجاته بأحسن شكل وباستعمال احسن الوسائل وانجحها **(بوخلالة ،2006: 50).**

وفيما يخص توزيع الخدمات المصرفية فانه يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع المصرف ومدى ملائمة مواقعها وقربها من العميل، وتتضح المنافسة هنا في التنافس على فتح اكبر عدد ممكن من الفروع وانتشارها بشكل اوسع، بالإضافة الى التنافس على اختيار احسن المواقع للفروع وانسبها للعملاء ، وكذلك تقديم الخدمات في اطول وانسب الفترات.

5) حسن المعاملة: تلعب الناحية النفسية دوراً كبيرا في جذب العملاء وحملهم على الاقبال للتعامل مع مصرف معين، ويتوقف ذلك على مدى قدرة العاملين في المصرف على حسن معاملة العملاء وحسن استقبالهم والتشاور معهم بحيث يمنح ذلك العملاء الاحساس بالثقة والراحة والامان، ومن اجل ذلك تتنافس المصارف على توفير احسن الوسائل المادية والبشرية من اجل خلق جو مريح للعملاء اثناء تواجدهم في المصرف، ومن هذه الوسائل **(بوخلالة وزبيدة، 2006: 5):**

1) تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة ومريحة.

2) حسن الاستقبال والبشاشة واحترام العملاء.

3) تقوية العلاقات الشخصية مع العملاء.

4) مرافقة المصرف لعملائه والوقوف معهم في الاوقات العصيبة.

4. مفهوم المخاطر المصرفية:

يمكن تعريف المخاطر المصرفية بانها حالة عدم التأكد من تحقيق اهداف المصرف المرسومة ضمن سياسة المصرف العامة **(يوسف، 2019: 287)**، كما يمكن تعريف المخاطر المصرفية بانها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير مخطط لها غير متوقعة او تذبذب العائد المتوقع عن الاستثمار **(ابو عليم،2018: 48).**

5. انواع المخاطر المصرفية:

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الى نوعين وهي المخاطر المالية ويمكن تصنيفها الى عدة اقسام وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة و مخاطر السوق اما المخاطر غير المالية فهي تظم مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة **(سمية،2020: 30).**

6. مخاطر السيولة: يربط العديد من الاقتصاديين بين هزات النظام المصرفي وهيكل ميزانية المصارف لان عدم التوافق بين الاصول والخصوم يعرض المصرف الى مخاطر السيولة وعليه يمكن تعرف مخاطر السيولة بانها عدم

قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل ويعتبر ذلك البداية لضاهر العجز الذي اذا استمر ان يؤدي الى افلاس المصرف، ويمكن تعريفها بانها المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع وغيرها من التزامات المصرف وهذا الامر يجعل المصرف يبيع موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ **(شيخ السوق واخرون،2017: 162)**، وان هناك العديد من نسب السيولة التي تستخدمها المصارف لإدارة السيولة الخاصة والتي يمكن ان تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للمصارف، واهم هذه النسب هي: **(Durrah ,et .al ,2016: 436)**

✓ **نسبة التداول** : وهي مدى امكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية عن طريق تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات المستحقة والتي تمثل نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة، وكما موضحة بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \dots\dots\dots (1)$$

✓ **النسبة السريعة:** ان هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل من النقدية في الصندوق والنقد لدى المصارف والاستثمار قصيرة الاجل مستبعدا المخزون، ويعد المصرف كفوء والذي يقاس بعدد المرات عندما تكون نسبة المؤشر مرة واحدة وصيغة هذه النسبة **(Breuer ,et .al ,2012:80)** :

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \dots\dots\dots (2)$$

7. خصائص المخاطر المصرفية:

ترتبط المخاطر بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن ان يحدث لاحقا من احداث مستقبليه غير معروفه (ترتبط بالمستقبل) على الرغم من امكانيه التنبؤ بهذه الاحداث الا انها غير مؤكدة وهي حالة تعتمد على كميه المعلومات المتوفرة ومقدار مساهمة المعلومات في ازاله الشك حول الموضوع المرتبط بها من ناحية وترتبط بمتخذ القرار و بأحكامه الشخصية ومقدار تحليله للموضوع وخبرته وعمله في مجال المخاطر من ناحية اخرى **(خضير وجاسم،2015: 202)**.

1-1-2: النظريات المفسرة للعلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية

1. نظرية المنافسة-الهشاشة (المنافسة عدم الاستقرار): يعد **Keeley** اول من تناول العلاقة بين المنافسة وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي في عام 1990 حيث اشار الى ان المنافسة في القطاع المصرفي تخفض الاستقرار المالي من خلال قيمة الميثاق التي اشار اليها **Marcus** لأول مره عام 1984 وتعرف قيمه الميثاق بانها القيمة الحالية لصافى الدخل الذي يتوقع ان يكسبه المصرف من اعمال جديده اذا كان يحفظ بمكتبه وموظفيه وعملائه فقط، وتفسر على انها القيمة المخفضة للأرباح المستقبلية التي يتوقع ان يحققها المصرف على اساس سمعته واسواقه ومعلوماته المتوفرة من عملائه **(Roman,et.al,2018: 5)**.

اذ قدم اصحاب هذه النظرية ادله علميه تظهر ان عمليات التحرر المالي وتخفيض القيود والضوابط المالية في الولايات المتحدة الامريكية منذ منتصف عام 1960 ادى الى زياده درجه المنافسة بين المصارف مما سبب انخفاض

قوتها السوقية وانخفاض ارباحها وبالتالي تأكل قيمه الميثاق لها، هذا الامر شكل حافز للمصارف لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل زياده العائد وهو ما نتج عنه خسائر وحالات فشل خلال الثمانينات من القرن العشرين، وحسب هذه النظرية فان الارباح الاحتكارية التي تحققها المصارف في الاسواق ذات درجة المنافسة المنخفضة سوف تكون مصحوبة بقيمة ميثاق اعلى وهو ما سيولد الحافز لدى المصارف للتصرف بعقلانية فيما يتعلق بتحمل المخاطر عن طريق الاحتفاظ براس مال اكبر ومحفظة قروض اقل خطورة وهو ما سيعزز بدوره من استقرار النظام المالي، وحسب هذه النظرية فان المنافسة العالية تخفض من الاستقرار المالي، لان مؤيدي هذه النظرية يرون ان المصارف الكبيرة التي تعمل في اسوق ذات منافسة منخفضة اكثر قدرة على تنويع محفظتها وتقليل المخاطر التي تتعرض لها وكذلك تكون عملية الاشراف عليها اسهل واكثر كفاءة **(Noman,et.al,2017:2)**.

2. نظرية المنافسة- الاستقرار: يرى اصحاب هذه النظرية ان المنافسة تعزز من الاستقرار المالي وتخفض المخاطر في القطاع المصرفي وتعتبر هذه النظرية حديثة حيث قدمها (Boyd & Nicolo) عام 2005، حسب هذه النظرية فان ازدياد التركيز المصرفي وانخفاض المنافسة يؤدي الى ازدياد المخاطر، فالمصارف في الاسواق الاحتكارية تتمتع بقوة سوقية اكبر في سوق الاقراض مما يشجعهم على رفع اسعار الفائدة على المقترضين مما يعرض المصرف الى مخاطر الافلاس بسبب العنصر العشوائي لعائد صاحب المشروع، وكذلك ان الفوائد المرتفعة من الممكن ان تدفع المقترضين الى الانخراط في مجالات خطرة مما يزيد من احتمالية فشلهم في سداد القرض ويؤدي ذلك الى ارتفاع مخاطر الائتمان بالنسبة للمصرف، حيث ان وجود مؤسسات مالية كبيرة يشكل خطر على سلامة النظام المالي لان اخفاقها يعرض النظام المالي الى مخاطر نظامية **(Amidu &Wolfe,2013:53)**، وقد تتحمل المصارف الكبيرة الى مخاطر مرتفعة في عملها لأنها تعتبر حالها اكبر من ان تفشل (Too Big Fail) لأنها تتوقع دعم الحكومة عند اقترابها من الانهيار والفشل لان فشلها سيؤثر سلبا على استقرار النظام المصرفي والمالي **(Cetorelli &Traina,2018:3)**.

1-2-3: تحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية ومخاطر السيولة المصرفية:

لقد تم الاعتماد على الموجودات كمؤشر للمنافسة المصرفية حسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) اما مخاطر السيولة فقد تم حسابها عن طريق مؤشر اجمالي النقدية الى اجمالي الودائع لمجموعة من المصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها (27) مصرف للمدة من 2011 الى 2019، ولمعرفة العلاقة بين مؤشر المنافسة التي تمثلها الموجودات المصرفية ومؤشر مخاطر السيولة المصرفية يوضح الشكل (1) العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة المصرفية اذ نلاحظ ان ارتفاع المنافسة يؤدي الى انخفاض مخاطر السيولة المصرفية اما انخفاضها فيؤدي الى رفع مخاطر السيولة المصرفية اي يوجد علاقة عكسية بين المنافسة والمخاطر المصرفية لان المصارف لم تصل الى مرحلة المنافسة الهدامة.

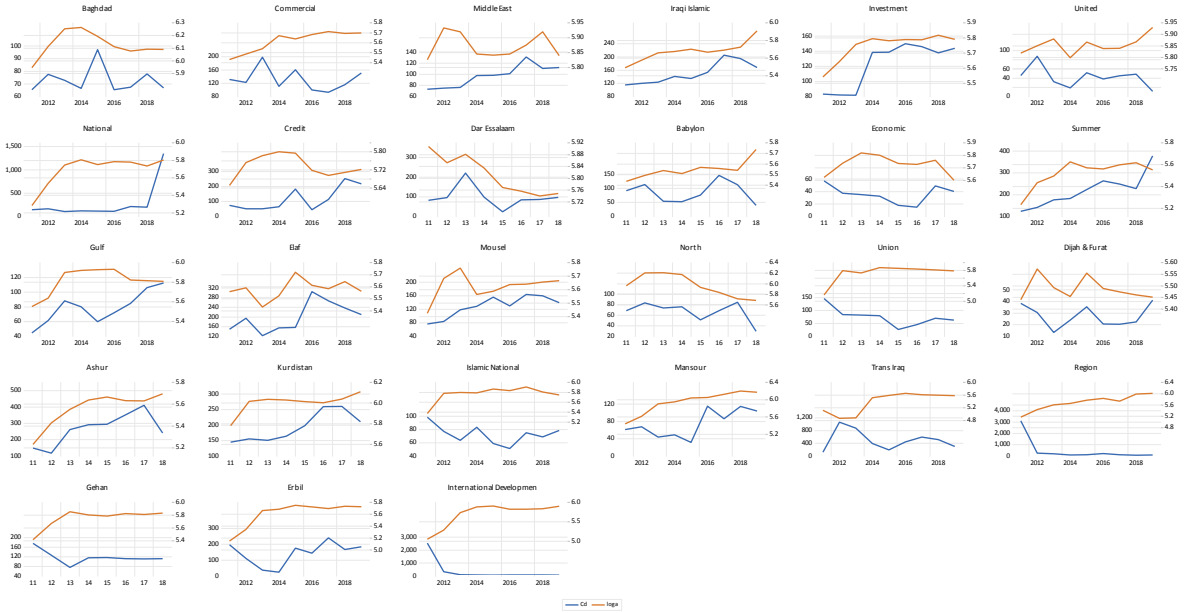

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.12)

الشكل (1) العلاقة بين المنافسة ومخاطر السيولة المصرفية

1-2: قياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية:

1-2-1: الاطار النظري للنموذج المستخدم:

1. مفهوم البيانات اللوحية (Panel Data): وهي مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية بحيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت نفسه، فبالنسبة للبيانات المقطعية (Cross - section Data) فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة (**العنيزي والفهداوي،2021: 298**)، ومن هنا تكمن أهمية استخدام البيانات اللوحية لأنها تأخذ بعين الاعتبار بعدين البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى انموذج البيانات اللوحية المتوازنة (Balanced Panel Data) أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر فتسمى انموذج البيانات اللوحية غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data)، وتجدر الاشارة إلى ان البعض يستخدم تسميات أخرى للبيانات اللوحية نذكر منها البيانات المدمجة او المشتركة (Pooled Cross - Sectional Data) والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات وكذلك تسمى بيانات (Longitudinal Data) عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة (**العشعوش، 2017: 52**) اما التسمية التي سنعتمد عليها في بحثنا فهي البيانات اللوحية (Panel Data).

2. النماذج الأساسية في تحليل البيانات اللوحية: تضم الصياغة الأساسية لانحدارات بيانات (Panel Data) (نماذج البيانات الطولية) كما قدمها W.Green في العام 1993 ثلاثة نماذج رئيسية تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخاصا بكل وحدة مقطعية (**معطي وبلحويصل، 2019: 265-266**) وهي كما يلي:

1) انموذج الانحدار التجميعي pooled Model:

يُعد الإنموذج التجميعي من أسهل النماذج المستخدمة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية؛ إذ البعد الزمني يهمل في مثل هذا النوع من النماذج أما صيغة الانحدار للإنموذج التجميعي فهي على الشكل الآتي:

$$y_{it} = a_o + \beta x_{it} + \varepsilon_{i,t} \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن: y: تمثل المتغير التابع ، x: تمثل المتغير المستقل ، a_o: تمثل متجه الحد الثابت

β: تمثل متجه معاملات الانحدار، t : تمثل الزمن ، i : تمثل الشركات ، ε:تمثل الخطأ العشوائي

$\varepsilon_{i,t} = 0$

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) في تقدير معلمات الإنموذج **(علي، 2021: 103).**

2) إنموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects:

يهدف استخدام إنموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة، وذلك بجعل معلمة القطع $\boldsymbol{\beta_0}$ تختلف من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل $\boldsymbol{\beta_i}$ ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، ويصاغ إنموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي:

$$\boldsymbol{\gamma_{it} = \beta_{o(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}} \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث إن: $i=1,2\dots N$, $t=1,2\dots T$ ، $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ، $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ويقصد بالتأثيرات الثابتة بان المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وانما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات الانموذج في المعادلة اعلاه والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية في العادة تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N−1) لكي نتجنب حالة التعدد الخطي التام ثم نستخدم المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم انموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (least squares dummy variables Model)، وبعد اضافة المتغيرات الوهمية D ستكون المعادلة بالشكل الاتي:

$$\gamma\, it = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} a_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta j + X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots (5)$$

ويمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=1}^{n} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية للمعلمة βo ، ويمكن كتابة هذا النموذج الذي في المعادلة التالية بعد حذف α_1 يكون بالصيغة الاتية **(محمد، 2014: 156-155):**

$$\gamma\, it = \sum_{d=1}^{n} a_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta j + X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots (6)$$

3) إنموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

في انموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي وبمتوسط مقداره صفر وتباين مساوي σ_{ε}^{2} لكي تكون المعلمات انموذج التأثيرات الثابتة صحيحة ولا تكون متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ بالنسبة لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة معينة من الزمن ،لكن في حالة عدم توافر اي شرط من الشروط التي ذكرت سوف يتم استخدام انموذج التأثيرات العشوائية

هنا سيعامل $\beta_{o(i)}$ كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا سيكون :

$$\beta o(i) = \mu + vi \ldots\ldots.(7)$$

اما الصيغة الاتية التي تمثل نموذج التأثيرات العشوائية:

$$\gamma_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (8)$$

v_i: تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبرة عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال المدة الزمنية، وبسبب وجود مركبين للخطأ (v_i) و(ε_{it}) يطلق على أنموذج الآثار العشوائية تسمية أنموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) . وعند تقدير معلمات أنموذج الآثار العشوائية؛ لا يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية؛ لأنها تعطي نتائج غير دقيقة وفيها أخطاء قياسية غير صحية، وهذا سيؤثر في اختبار المعلمات وعليه يتم الاعتماد في تقدير معلمات أنموذج الآثار العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المجمعة (**الجمال،2012: 272-273**).

3. انموذج البيانات اللوحية الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة (The Generalized Method of Moments):

يعتبر اسلوب البيانات اللوحية الديناميكي من الاساليب القياسية التي تعطي نتائج غير متحيزة ومتسقة لان النماذج الساكنة لا تتلاءم مع طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الاجل التي تماز بها العلاقات الاقتصادية لذلك من الضروري الاعتماد على النماذج الحركية لقياس ديناميكية العلاقة اضافة الى تحديد الاثار قصيرة وطويلة الاجل لان النماذج الساكنة تفترض تساوي معالم النموذج بينما المتحركة تعبر عن تباين المفردات او الزمن من خلال المقاطع بينما تتطلب البيانات اللوحية السماح بمزيد من التفاوت ليتم الحصول على تقديرات ذات كفاءة واتساق اعلى وهذا ما نحصل علية من البيانات الديناميكية (**بتال والعاني،2021: 256**)، وان الطرق والنماذج كثيرة لتقدير البيانات المزدوجة وتعتمد على طبيعة وبنية البيانات المستخدمة، وهنا سيتم التركيز على البيانات القصيرة (Short Panel Data) او ما يسمى (Micro Panel) التي يكون فيها البعد المقطعي (N) اكبر من البعد الزمني (T) وتتميز النماذج الحركية عن غيرها بوجود متغير تابع (على الاقل) متخلف زمنيا (Lagged times) بين المتغيرات التفسيرية اي يتم استخدام اساليب المتغيرات الاداتية المساعدة حيث يكون النموذج ديناميكي عندما يكون المتغير المعتمد يتأثر بالقيم السابقة، وغالبا ما يتم استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) في نماذج البيانات اللوحية ويكون الشكل الاساسي للأنموذج كما موضح أدناه:

$$Y_{it} = \lambda Y_{i,t-1} + \beta X_{it} + \mu + \varepsilon_{it} \ \dots\dots\dots (9)$$

حيث تشير λ الى معلمة المتغير التابع المتخلف زمنيا $Y_{i,t-1}$

اما X_{it} فتشير الى متجه المتغيرات التفسيرية

اما μ فتمثل الحد الثابت

وتستخدم تلك المتغيرات في عدة حالات منها:

عندما تكون N كبيرة وT صغيرة لان الفترات الزمنية قليلة مقارنة مع عدد كبير من المقاطع ففي حالة العلاقة خطية عند المتغير التابع ديناميكي (يأخذ تخلف زمني وادخاله مع متغيرات مستقلة) عندما تكون المتغيرات المستقلة غير خارجية بشكل بحت حيث تعاني من مشكلة المنشأ الداخلي اي ان ارتباط المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي وفي حالة اختلاف التباين والارتباط الذاتي ضمن وليس عبر الوحدات الفردية **(الخزرجي والاعرجي،2020: 332)**، وكذلك تعتبر طريقة العزوم المعممة تقدير موثوق به للعديد من النماذج الاقتصادية والمالية خاصة بالنسبة للأنموذج الذي يعاني من مشاكل التجانس لأنها لا توفر تقديرات فعالة للمتغيرات المساعدة تحت شرط التعامد اي ان الادوات ومصطلح الخطأ متعامدين بمعنى التوقع، اي ان التنوع الذي توفره نماذج البنل في التحليل للتخلص من المشاكل القياسية التي تواجه الدراسات الزمنية او المقطعية المنفردة، وتمنح النماذج الساكنة للباحثين صورة عامة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالمقابل النماذج الديناميكية تؤدي الى تحليل اكثر دقة من خلال تتبع التأثير المتبادل بين المتغيرات من اجل تحقيق التوازن في المدى طويل الاجل التي تميز العلاقات الاقتصادية **(العاني،2021: 92)**.

وهناك عدة اسباب وراء استخدام طريقة العزوم المعممة منها **(يونس وذنون،2020: 15)**:

1) تعالج مشاكل التحيز الذي ينتج من اهمال بعض المتغيرات المستقلة.

2) تتعامل مع الاخطاء العشوائية بكفاءة وقدرتها الفائقة على ازالة اثار الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية خلال فترات زمنية مختلفة وبالتالي سوف تعطينا تقديرات دقيقة.

3) تعتد على الاختلافات الاولية في التقدير وبذلك سوف نتمكن من الحصول على نتائج دقيقة طول البيانات المقدرة مستقرة.

4) تسمح بمعالجة السببية العكسية وتعالج مشكلة احتمال ان تكون هذه المتغيرات داخلية.

4. اهم طرق تقدير وفق اسلوب GMM:

1) طريقة الفروق Difference-GMM

في حالة حالة استخدام هذه الطريقة تكون المعادلة كما يلي:

$$\Delta Y_{it} = \lambda \Delta Y_{it-1} + \beta \Delta X_{tt} + \Delta \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (10)$$

حيث وفق هذه الطريقة تتم معالجة مشكلة التباين للوحدات المقطعية بواسطة اخذ الفروق للمتغيرات

في الانموذج وادخال متغيرات اداتيه خالية من الارتباط بالحد العشوائي ضمن المتغيرات المستقلة او التفسيرية، كما ان تطبيقها يحسن من قوة العناصر للاختبارات المرتبطة وكذلك من الممكن تقدير طريقة الفروق للعزوم المعممة من خلال خطوة واحدة او خطوتين، فتقدر بخطوة واحدة بواسطة استخدام مصفوفة متجانسة او بخطوتين بواسطة استخدام مصفوفة غير متجانسة، ولكن عادة ما يتم استخدام اسلوب GMM المقدرة بخطوتين لان نتائجه تتميز بكفاءة افضل من النتائج التي يعطيها التقدير بخطوة واحدة (**الخزرجي والاعرجي،2020: 33**).

2) طريقة التعامد Orthogonal-GMM:

تكون معادلة شروط التعامد بالصيغة الاتية:

$$E = (Y_{iu} \Delta \varepsilon_{it}) = 0 \quad ، t = 2، \dots ،T; \tau \geq 2 \dots\dots\dots (11)$$

ومن اجل تحديد صلاحية الادوات يتم تحديد اذا كان هناك ارتباط بين الاخطاء والادوات لان يشترط عدم وجود اي ارتباط بين الاداة ومصطلح الخطأ ثم نختبر بعد ذلك الارتباط الذاتي بين الاخطاء من الدرجة الثانية حيث يكون مقدر GMM متسقا عندما لا يوجد ارتباط تسلسلي في مصطلح الاخطاء وعندها يتبن تم استخدام شروط التعامد الصحيحة بين المتغير الداخلي والخطـــأ العشوائي وبالأخير صلاحية الادوات (**العاني،2021: 93-94**).

5. احصائية J وسلامة تشخيص نماذج البيانات اللوحية الديناميكية: احصائية J لاختبار النموذج ما اذا كان يناسب البيانات جيدا ام لا، اختبار J هو مربع كاي بدرجات حرية (M-K) حيث =عدد الادوات، =عدد المتغيرات الداخلية، مع الفرضية الصفرية حيث ان النموذج يكون صالح عندما يكون J المحسوب اقل من القيم الحرجة (**العاني،2021: 88**).

6. متغيرات البحث: يظهر الجدول (2) المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والأداتيه، اذ تم تقسيم المتغيرات المستقلة الى ثلاثة انواع وهي متغيرات داخلية تخص كل مصرف ومحددات القطاع المصرفي ومحددات الاقتصاد الكلي، وكذلك تم استخدام المتغيرات الاداتيه والتي لا تؤثر على المتغير التابع بشكل مباشر وانما تؤثر على المتغير المستقل والذي بدورة يؤثر على المتغير التابع وكما موضحة:

الجدول (2) المتغيرات التابعة والمستقلة والاداتيه

ت	المتغيرات	الحالة	رمز المتغير	مصدر البيانات
2	اجمالي النقد الى اجمالي الودائع	تابع	Y	التقارير السنوية للمصارف
4	نسبة كفاية راس المال	مستقل	X1	البنك المركزي العراقي

5	الموجودات	مستقل	X2	البنك المركزي العراقي
6	القروض	مستقل	X3	التقارير السنوية للمصارف
7	سعر الفائدة	مستقل	X4	البنك المركزي العراقي
8	سعر الصرف	مستقل	X5	البنك المركزي العراقي
9	نسبة السيولة	مستقل	X6	البنك المركزي العراقي
10	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	اداتي	X7	من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي
11	معدل التضخم	اداتي	X8	البنك المركزي العراقي
12	معدل البطالة	اداتي	X9	البنك المركزي العراقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنطق الاقتصادي والدراسات السابقة.

2-2-1: نتائج تقدير تأثير المنافسة على المخاطر المصرفية باستخدام طريقة العزوم المعممة(GMM) حيث تم تقدير عوامل تأثير المنافسة على المخاطر وفق طريقة الفروق والتعامد وكما يلي:

1. نتائج طريقة العزوم المعممة وفق طريقة الفروق (First Differences): يظهر الجدول (3) نتائج اسلوب طريقة الفروق لمخاطر السيولة:

الجدول (3) نتائج قياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية وفق طريقة الفروق

Dependent Variable: Y					
Method: Panel Generalized Method of Moments					
Transformation: First Differences					
Periods included: 7					
Cross-sections included: 27					
Total panel (unbalanced) observations: 180					
White period (period correlation) instrument weighting matrix					
White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f.					
corrected)					
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering					
Instrument specification: @DYN(Y,-2) X7 X8 X9					
Constant added to instrument list					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
Y(-1)	0.040006	0.002398	16.68591	0.000	
X1	0.169597	0.010345	16.39344	0.000	
LOG(X2)	-119.942	1.872683	-64.048	0.000	
LOG(X3)	10.35148	1.847949	5.601606	0.000	

X4	-23.1716	1.158909	-19.9943	0.000	
X5	-0.29539	0.018152	-16.2729	0.000	
X6	0.159223	0.008928	17.83319	0.000	
	Effects Specification				
Cross-section fixed (first differences)					
Root MSE	112.4938	Mean dependent var		4.067	
S.D. dependent var	111.5916	S.E. of regression		114.747	
Sum squared resid	2277874	J-statistic		24.546	
Instrument rank	27	Prob(J-statistic)		0.219	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.12)

2. نتائج طريقة العزوم المعممة وفق طريقة التعامد (Orthogonal Deviations) يظهر الجدول (4) نتائج اسلوب طريقة التعامد لمخاطر السيولة كما يلي:

الجدول (4) نتائج قياس اثر المنافسة على مخاطر السيولة المصرفية وفق طريقة التعامد

Dependent Variable: Y						
Method: Panel Generalized Method of Moments						
Transformation: Orthogonal Deviations						
Periods included: 7						
Cross-sections included: 27						
Total panel (unbalanced) observations: 180						
White period (period correlation) instrument weighting matrix						
White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f. corrected)						
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering						
Instrument specification: @DYN(Y,-2) X7 X8 X9						
Constant added to instrument list						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
Y(-1)	0.032866	0.001692	19.42201	0.000		
X1	0.158151	0.009277	17.04818	0.000		
LOG(X2)	-132.768	2.179011	-60.9304	0.000		
LOG(X3)	8.195352	1.64075	4.994881	0.000		
X4	-25.9472	1.042306	-24.894	0.000		
X5	-0.34592	0.020821	-16.6141	0.000		
X6	0.08049	0.007854	10.24843	0.000		
	Effects Specification					
Cross-section fixed (orthogonal deviations)						

Root MSE	106.8311	Mean dependent var	-17.1848		
S.D. dependentvar	110.9965	S.E. of regression	108.971		
Sum squared resid	2054320	J-statistic	24.73195		
Instrument rank	27	Prob(J-statistic)	0.211879		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.12)

يظهر من تحليل كلا الجدولين ما يلي:

اولا: ان الاختبارات التشخيصية والتي على ضوئها يتم قبول او رفض نتائج التقدير حيث نلاحظ ان الاختبارات للطريقة كانت سليمة لان اختبار J كان غير معنوي لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم.

ثانيا: فترة الابطاء او التأثير الديناميكي: ان جميع العوامل معنوية في كلا النموذجين عند مستوى معنوية اقل من (0.01) كما نلاحظ من الجدول ان معلمة فترة الابطاء الاولى لمخاطر السيولة المصرفية ترتبط طرديا مع مخاطر السيولة المصرفية الحالية اي ان مخاطر السيولة المصرفية للعام السابق تؤدي الى زيادة مخاطر السيولة المصرفية للعام الحالي وهذا مخالف لفرضية البحث حيث افترض البحث ان المخاطر للعام السابق تساهم في تقليل المخاطر في العام الحالي اي ان المصارف تقوم بالتحوط من اجل عدم زيادة المخاطر وتغطية المخاطر باستمرار اما عن طريق الارباح المحتجزة او العادية او نسبة السيولة لكي تحافظ على سمعتها في السوق المصرفية كما ان تأثير مخاطر السيولة المصرفية للفترة السابقة على الفترة الحالية يكاد يكون بنفس الاثر لان مخاطر السيولة المصرفية في الفترة السابقة تساهم في زيادة مخاطر السيولة المصرفية في الفترة الحالية بنسبة (0.04 و0.03) في كلا النموذجين على التوالي.

ثالثا: تحليل المحددات الداخلية: اثبتت النتائج ان معلمة نسبة كفاية راس المال لها علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند (0.01) بينها وبين مخاطر السيولة المصرفية في كلا النموذجين اي كلما زادت كفاية راس المال بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة مخاطر السيولة المصرفية (0.16 و 0.15) في كلا النموذجين على التوالي.

كذلك نلاحظ من خلال النتائج ان الموجودات في كلا النموذجين ترتبط مع مخاطر السيولة المصرفية بعلاقته عكسية ذات دلالة احصائية عند (0.01)، وحسب نتائج التقدير فان زيادة الموجودات بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض مخاطر السيولة المصرفية (119.94 و132.76) في كلا النموذجين على التوالي.

اما القروض فتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند (0.01) بينها وبين مخاطر السيولة المصرفية، اي ان زيادة القروض بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة مخاطر السيولة المصرفية بنسبة (10.35 و8.19) على التوالي في كلا النموذجين.

اما نسبة السيولة فقد توصلت نتائج التقدير الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند (0.01) بينها وبين مخاطر السيولة المصرفية اي كلما ارتفعت السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف هذا يعني وجود اموال غير مستثمرة وبالتالي عدم تحقيق اي عوائد او ارباح لدى المصرف وذلك يؤثر على منح القروض ويعرض المصرف الى خسائر وبالتالي تزداد المخاطر بسبب عدم الاستفادة من فائض السيولة المتوفرة في المصارف وبينت النتائج ان

زيادة السيولة بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة مخاطر السيولة المصرفية بنسبة (0.15 و0.08) على التوالي في كلا النموذجين.

رابعا: محددات الاقتصاد الكلي: اثبتت النتائج ان لسعر الصرف علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند (0.01) في كلا النموذجين مع مخاطر السيولة المصرفية، من خلال النتائج نلاحظ ان ارتفاع سعر الصرف بنسبة (1%) تؤدي انخفاض مخاطر السيولة المصرفية بنسبة (0.29 و0.34) على التوالي في كلا النموذجين.

خامسا: تحليل المحددات المصرفية

نلاحظ ان سعر الفائدة له علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند (0.01) بينه وبين مخاطر السيولة المصرفية في كلا النموذجين، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى عزوف الافراد عن الاستثمارات وطلب قروض ائتمانية وذلك يقلل من حجم الائتمان الممنوح وان عزوف الافراد عن طلب الائتمان يؤدي الى انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ونلاحظ من نتائج التقدير ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض مخاطر السيولة المصرفية بنسبة (23.17 و25.94) في كلا النموذجين على التوالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا. الاستنتاجات:

1. تبين من الجانب التحليلي ان علاقة الموجودات مع المخاطر المصرفية هي علاقة عكسية اي ان ارتفاع الموجودات تؤدي الى انخفاض المخاطر المصرفية، وهذا يعني ان ارتفاع المنافسة بين المصارف يخفض من المخاطر المصرفية.

2. نلاحظ من الجانب التحليلي ان هناك تفاوت بين المصارف عينة الدراسة في نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات، حيث ان زيادة هذه النسبة تعطي مزيد من الامان للمودعين لأنها تقلل المخاطر التي يتعرض لها المصرف ولكنها تقلل من الربح للمساهمين والمستثمرين.

3. تم اثبات الفرضية الاولى والتي تنص على ان المنافسة المصرفية لها علاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر السيولة المصرفية، وهذا يدل على ان زيادة المنافسة بين المصارف تساهم في انخفاض مخاطر السيولة المصرفية، اي كلما ارتفعت الموجودات بين المصارف فان المخاطر المرافقة للعمل المصرفي سوف تنخفض.

4. تم اثبات الفرضية الثانية والتي تنص على ان لكل من (نسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة والقروض) علاقة طردية ذات دلالة احصائية مع مخاطر السيولة المصرفية.

5. تم اثبات الفرضية الثالثة والتي تنص على ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر السيولة المصرفية، اي ان ارتفاع سعر الفائدة يخفض مخاطر السيولة المصرفية.

6. تم اثبات الفرضية الرابعة والتي تبين ان سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر السيولة المصرفية، وهذا يعني ان ارتفاع سعر الصرف يخفض مخاطر السيولة المصرفية.

ثانيا. التوصيات:

1. عدم الاعتماد على نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات في مواجهة المخاطر لحماية المودعين لأنها تقلل من ارباح المساهمين والمستثمرين.

2. ينبغي على المصارف رسم سياسة ائتمانية متوازنة من اجل موازنة الارباح التي تسعى الى تحقيقها والمخاطر التي يمكن تجنبها، ودراسة الطلبات الائتمانية وفق اسس علمية صحيحة من اجل منح قروض ائتمانية منخفضة المخاطر تؤدي الى خفض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وتعظيم العائد وتقليل المخاطر.

3. تكثيف دورات للكوادر العاملة في المصارف من اجل التحوط ضد المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وتوفير انظمة ضبط داخلي وتدقيق فعال من اجل مواجهة المخاطر المصرفية التي يكون مصدرها الاحتيال الداخلي او الخارجي.

4. ضرورة قيام المصارف برسم سياسة ائتمانية متوازنة من اجل الموازنة بين الارباح التي تسعى الى تحقيقها والمخاطر التي يمكن ان تتجنبها، ودراسة الطلبات الائتمانية وفق اسس علمية صحيحة من اجل منح قروض ائتمانية منخفضة المخاطر تؤدي الى خفض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وتعظيم العائد وتقليل المخاطر.

5. تشجيع المنافسة بين المصارف من اجل الاستفادة من مكاسبها المتمثلة في زيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف وتحفيزها على الابتكار والترويج لخدماتها وتخفيض اسعار خدماتها على ان يرافق ذلك اصلاح الاطار المؤسساتي والقانوني وتدريب الكوادر المصرفية العاملة اضافة الى الرقابة الفعالة على المخاطر المصرفية بالشكل الذي يسمح بالاستفادة من مكاسب المنافسة مع تجنب اثارها السلبية.

المصادر:

اولا. المصادر العربية:

1. ابو عليم، علاء عايد (2018)، اثر المخاطر المالية على عوائد الاسهم في البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (2007–2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الاردن.

2. بتال، احمد حسين، والدليمي، فيصل غازي فيصل (2018)، اثر المنافسة المصرفية في التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص، العراق.

3. بتال، احمد حسين، والعاني، بتول شكيب (2021)، تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة 2010–2019 باستخدام طريقة البيانات اللوحية الديناميكية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، (المجلد 17، العدد 55)، العراق.

4. بوخلالة، سهام (2006) ،المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية بعد 1990(دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

5. بوخلالة، سهام، وزبيدة، محسن، (2006)، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ورقلة، الجزائر.

6. الجمال، زكريا يحيى (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، جامعة الموصل، المجلد (21)، العراق.

7. الخزرجي، ثريا عبدالرحيم، والاعرجي، صبيان طارق (2020)، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الاقتصاد والعلو الادارية، المجلد(26)، العدد(119)، العراق.

8. خضير، عباس، وجاسم، نبراس (2015)، قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (44)، العراق.

9. سمية، احمد ميلي (2020)، انعكاس اتفاقية بازل 2 و3 على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد (02)، المجلد (04)، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر.

10. شيخ السوق، ريما حيدر، وخلف، اسمهان، ومعلا، سلمان (2017)، اثر المخاطر المصرفية في كفاية راس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية "دراسة حالة"، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، سورية.

11. الصمادي، سامي احمد، وزريقات، زياد محمد، وبن شايب، مرجانة احمد (2013)، تحليل تنافسة المصارف التجارية الاردنية للفترة: 2000–2009، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، (العدد 1، المجلد 9)، الاردن.

12. العاني، بتول شكيب (2021)، تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعثر المصرفي في العراق للمدة 2010–2019، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

13. العشعوش، ايمن (2017)، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البنل (اختبارات الجيل الاول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية–سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39 ، العدد 5 ،سوريا.

14. علي ،عماد الدين ابراهيم (2021)، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد اهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 2 ،مصر.

15. العنيزي، وسام حسين، والفهداوي، هشام مهيدي، تقدير الحجم الامثل للشركة واثرة في المؤشرات السوقية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العر اق للأوراق المالية للمدة (2010–2019)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (17)، العدد (54)، العراق.

16. فيصل، غازي فيصل (2020)، استعمال نموذج Panzer–Rosse لقياس المنافسة المصرفية – دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال Panal Data للمدة (2011–2017)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم (العدد 46)، كلية جنات العراق الجامعة، وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر والدولي الثاني للتطبيقات الاحصائية، الجامعة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق.

17. محجوب، اسيا (2011)، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية– ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945–قالمة– ، الجزائر.

18. محمد، رتيعة (2014)، استخدام نماذج بيانات البنل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (2)، الجزائر.

19. معطي، صفاء عبدالله، ومحمد احمد سالم بلحويصل (2019)، استخدام تحليل بيانات البنل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006–2013)، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد الثاني ، العدد 1.

20. يوسف، رواد احمد (2019)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من (2010–2016)، مجلة تكريت للعوم الادارية والاقتصادية (المجلد 15 ، العدد 45)، جامعة تكريت، العراق.

21. يونس، سامي جميل، وذنون، مروان عبدالملك (2020)، دور تدفقات راس المال في معالجة معضلة الادخار/الاستثمار: في دول OECD, مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (52)، العراق.

ثانيا. المصادر الاجنبية:

1. Amidu, Mohammed, &Wolfe, Simon (2013). Does Bank Competition and Diversification Lead to Greater Stability? Evidence from Emerging Markets Review of Development Finance.

2. Bikker ,Spierdijk and finnie ,Jacob ,laura and Paul (2007) , The impact of market structure, contestability and institutional environment on banking competition .

3. Breuer, Adela, &Frumuşanu, Mihaela Lesconi & Breuer, Beatrix Lighezan & Manciu, Andra .(2012), Cash And Liquidity/Liquidity And Liquidity Ratio", Economy Series, Issue

4. Cetorelli, Nicola, &Traina, James (2018), Resolving Too Big to Fail Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, No. 859.

5. Durrah, Omar, &Rahman, Abdul Aziz Abdula Jamil, &Ahsan, Ghafeer (2016), Syed Nour Aldeen : Exploring The Relationship Betwoen Liquidity Ratios And Indicators Of Financial Performance: An Analytical Study On Food Industrial Companies Listed In Amman Bursa', International Journal Of Economics And Financial Issues 6, emerging markets in Asia, Journal of International Financial.

6. Kolesova, &Girzheva (2018), Impact of Financial Technologies on the Banking Sector, the 3rd Network AML/CFT Institute International Scientific and Research Conference "FinTech and RegTech: Possibilities, Threats and Risks of Financial Technologies", 21-23 November, Moscow, Russia.

7. Noman, Abu Hanifa, &Gee, Chan Sok, &Isa, Che Ruhana (2017). Does Competition Improve Financial Stability of the Banking Sector in ASEAN countries? An empirical analysis, University of Malaya.

8. Ramon, Sebastian, &Francis, William, &Straughan, Michael (2018), Bank competition and stability in the United Kingdom, Bank of England, Working Paper, No. 748.